الفائدة ذكرت المفعولين لتبيّن الشي المظنون والذي أسند إليه المظنون ولا يجوز الاقتصارُعلى أحدهما لأن المفعول الأول إن اقتصرت عليه لم يعرف المقصود بهذه الأفعال وإن اقتصرت على الثاني لم يعلم إلى من أسند .

فصل .

وحكم المفععول الثاني حكم الخبر في كونه مفرداً وجملة وظرفا وفي لزوم العائد على المفعول الأوّل من المفعول الثاني على حسب ذلك في الخبر لأنّه خبر في الأصل .

فصل .

وإذا تقدّمت هذه الأفعال نصبت المفعولين لفظا أو تقديراً فاللفظ كقولك ظننت زيدا قائما والتقدير في ثلاثة مواضع .

أحدُها أن يكون المبتدأ والخبر مفسّراً لضمير الشأن كقولك ظننته زيد منطلق ظننت أي الشأن والأمر فالجملة بعده في موضع نصب لوقوعها موقع المفعول الثاني كما كان ذلك خبر في خبر (كان)